

Distr.: General
6 October 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الخامسة عشرة

دورة بريادوس الافتراضية

7-3 تشرين الأول/أكتوبر 2021

إعلان وزراء أقل البلدان نمواً في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نحن، وزراء أقل البلدان نمواً،

بعد أن اجتمعنا افتراضياً، في 16 أيلول/سبتمبر 2021، استعداداً للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر)، المقرر عقدها في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

وإن نشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث،

وإن نشير إلى إعلان اسطنبول وإلى برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (برنامج عمل اسطنبول)،

وإن نرحب بالتقدم الذي أحرزه بعض أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول،

وإن نؤكد الأهمية الحاسمة لأقل البلدان نمواً في إحداث تحول هيكلية في اقتصاداتها وتنمية قدراتها الإنتاجية من أجل المُضي قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة والتمكّن من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً،

وإن نؤكد الحاجة إلى معالجة آثار أزمة كوفيد-19، وأزمة المديونية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والنهب من دفع الضرائب وتجنب تعبئة الموارد المحلية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة،

وإن نؤكد كذلك أهمية تقليل العديد من أقل البلدان نمواً من هشاشتها تجاه الصدمات الخارجية، لا سيما بالنظر إلى أزمة كوفيد-19 الحالية والصدمات الخارجية المستقبلية الأخرى،

وإن نشير إلى الدور المحوري للأونكتاد في دعم منظومة الأمم المتحدة لعملية التنمية في أقل البلدان نمواً،

وإن نشير إلى الآراء التي أعرب عنها أعضاء الأونكتاد في مافيكيانو نيروبي لعام 2016، الذي دعا الأونكتاد إلى تعزيز تركيزه الخاص في جميع مجالات ولايته على الاحتياجات التجارية والإنمائية لأقل البلدان نمواً،



وانه تؤكد من جديد المهام والولايات الأساسية للأونكتاد في إطار الركائز الثلاث - وهي بناء توافق الآراء الحكومي الدولي، والبحث وتحليل السياسات، والتعاون التقني - من أجل النهوض بالمصالح التجارية والإنمائية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً،

نعمت الإعلان التالي:

(أ) يساورنا بالغ القلق إزاء ما خلفته صدمة كوفيد-19 من تأثيرات ضارة على أقل البلدان نمواً. إذ أدت الصدمة إلى الركود أو تباطؤ النمو، وازدياد الفقر والبطالة، وتدهور الأحوال الاجتماعية، وإغلاق عدد كبير من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ونقضت هذه الأزمة ما أنجزته أقل البلدان نمواً في الماضي من سنوات من التقدم الإنمائي في مكافحة الفقر والجوع والأمية ومن التقدم في مجال تنمية القدرات الإنتاجية. وسيكون لهذا الارتداد صدى كبير في العقد الجديد؛

(ب) يساورنا القلق أيضاً لأن انتعاش الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كوفيد-19 قد يكون متفاوتاً وقد يؤدي إلى مزيد من التباين في النتائج الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف البلدان. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الوضع إلى انتعاش بعض البلدان بشكل حيوي بينما ستعاني بلدان أخرى - بما فيها معظم أقل البلدان نمواً - من استمرار أضرار أزمة كوفيد-19 على الصعيد الصحي والاجتماعي والاقتصادي وستواجه صعوبات في إعادة عملية تنميتها المستدامة إلى مسارها الصحيح؛

(ج) نأسف لأن تصدي حكومات أقل البلدان نمواً لأزمة كوفيد-19 كان محدوداً في تخفيف الآثار السلبية لهذه الجائحة. والسبب في ذلك أن الوسائل المالية والمؤسسية المتاحة لحكومات أقل البلدان نمواً محدودة للغاية وأن حيزها السياساتي ضيق جداً. وهذا ما يحد من صمودها، من حيث قدرتها على التصدي للأزمات وفعالية الإجراءات الحكومية لأقل البلدان نمواً؛

(د) لأقل البلدان نمواً في الوقت الحاضر أولويتان رئيسيتان: أولاً، الانتعاش من أزمة كوفيد-19 المستمرة؛ ثانياً، بناء وتعزيز القواعد لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة على المدى المتوسط. والشرط اللازم لمتابعة هاتين الأولويتين هو بناء قدراتها الإنتاجية وتوسيعها وتطويرها، بما في ذلك التصدي لتحديات تغير المناخ؛

(هـ) أقل البلدان نمواً هي فئة البلدان التي تحقق أدنى مستوى من التنمية في قدراتها الإنتاجية. وبشكل هذا الوضع عقبة رئيسية تحول دون بلوغ الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الوطنية والدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطط العمل المتعاقبة لأقل البلدان نمواً. وانخفاض مستوى قدراتها الإنتاجية هو مكنم الضعف الشديد لدى أقل البلدان نمواً إزاء الصدمات الخارجية، سواء كانت ناشئة في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو الصحي؛

(و) نرحب بإطلاق مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية، بوصفه أداة مناسبة وشاملة لقياس مستوى تنمية القدرات الإنتاجية ورصد الإنجازات في مجال بناء هذه القدرات وتوسيعها؛

(ز) تسبب التنمية المحدودة للقدرات الإنتاجية شدة البطء وعدم الانسجام في وتيرة واتجاه التحول الهيكلي لاقتصاد أقل البلدان نمواً، بما في ذلك اقتصاد البلدان الموجودة في مسار الخروج من هذه الفئة. ذلك أنه لا يزال لدى أقل البلدان نمواً 56 في المائة في المتوسط من قوتها العاملة تتشبط في الزراعة، أي ما يزيد كثيراً عن نسبة 30 في المائة المسجلة لدى البلدان النامية الأخرى و3 في المائة فقط في البلدان المتقدمة. كان نقل الموارد الإنتاجية إلى القطاعات والأنشطة ذات الإنتاجية العالية من العمل والقيمة المضافة بطيئاً للغاية، مما أعاق التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، فإن تنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً أمر حاسم بالنسبة للانتعاش من الأزمة الحالية ولإعداد الأسس لعملية إنمائية ملائمة أكثر على المدى المتوسط؛

(ح) تدابير الدعم الدولي الموسّعة لأقل البلدان نمواً مهمة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، ويمكن أن تدعم إلى حد كبير تقدمها نحو الخروج من هذه الفئة. ويجب أن تتضمن خطة العمل المقبلة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031، المقرر اعتمادها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، أحكاماً محددة بشأن تمديد العمل بتدابير الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً بعد الخروج من الفئة بهدف دعم انتقالها للسلس؛

(ط) في إطار السعي إلى تنفيذ برنامج العمل الجديد، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى دعم المجتمع الدولي لتنمية قدراتها الإنتاجية في شكلين رئيسيين: أولاً، من خلال جيل جديد من تدابير الدعم الدولي، وثانياً، عن طريق البحث والتحليل والدعم بشكل موسع لوضع السياسات وتنفيذها وتقاسم المعارف الفنية، مما يهيئ بيئة تمكينية في أقل البلدان نمواً؛

(ي) نشدد على أهمية تلقي المساعدة الإنمائية الرسمية على أساس يمكن التنبؤ به. فقد يؤدي ذلك دوراً حاسماً في جهودنا الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية وتسريع عملية التحول الهيكلي لاقتصاداتنا. بيد أن المعونة لن تؤدي دورها إلا إذا وُجّهت صراحة صوب تحقيق هذه الأهداف وكانت متطابقة مع أولويات البلدان؛

(ك) نشدد على أهمية قيام المانحين بسن طرائق لتقديم المعونة تعزز القدرات المؤسسية لأقل البلدان نمواً. وينبغي إدارة المعونة وتنفيذها من خلال تعاون فعال من جانب مؤسسات الدولة والموارد البشرية لأقل البلدان نمواً. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فمن المرجح أن تُضعف المعونة قدرات أقل البلدان نمواً وتبطل هدفها المتمثل في تعزيز تنمية أقل البلدان نمواً؛

(ل) نرحب بزيادة المعونة المقدمة إلى الأنشطة المتصلة بكوفيد-19 في عام 2020. غير أننا نعرب عن قلقنا إزاء المسار المستقبلي للمساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما فيما يتعلق بما يلي: '1' المبالغ التي ستصرف مستقبلاً؛ '2' الزيادة المستمرة في حصة القروض، بخلاف حصة المنح؛ '3' تزايد التعقيد والغموض في عملية تقديم المعونة وفي ما يقابلها من المعايير المطبقة للبت بشأنها؛

(م) نلاحظ بقلق تزايد عبء الديون على العديد من أقل البلدان نمواً، وأن نصف هذه البلدان تقريباً يكابد ضائقة الديون أو معرض بشدة لخطرهما. ونرحب بالمبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي لتخفيف عبء الديون مؤقتاً منذ اندلاع أزمة كوفيد-19، ولكننا نذكر بقصورها في إيجاد حل طويل الأمد للمصعوبات الذي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال الديون؛

(ن) تكميلاً للتعاون بين الشمال والجنوب، يؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دوراً هاماً في تعزيز تنمية أقل البلدان نمواً في عدة ميادين، منها التجارة والتمويل والمساعدة التقنية؛

(س) النفاذ إلى الأسواق ضروري لبلداننا من أجل توسيع الصادرات وتنويعها وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الغاية 12 من الهدف 17. ولا تزال إحدى أكثر تدابير الدعم الدولي فعالية هي الأفضليات التجارية في إطار مبادرات الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص المفروضة؛

(ع) نلاحظ أن انتشار الاتفاقات التجارية التفضيلية لا يزال يضاعف قيمة هذه الأفضليات التجارية، وأنه على الرغم من قرار منظمة التجارة العالمية الصادر في نيروبي بشأن قواعد المنشأ، لم يحرز تقدم كبير في تحسين قواعد المنشأ والإجراءات الإدارية ذات الصلة، مما تسبب في انخفاض استخدام أقل البلدان نمواً للأفضليات التجارية؛

(ف) قد يعاني عدد من أقل البلدان نمواً التي استقادت كثيراً من الأفضليات التجارية من تدهور كبير في إمكانية النفاذ التفضيلي إلى الأسواق بعد خروجها من فئة أقل البلدان نمواً. لذا ينبغي

وضع خطط بديلة للنفاد التفضيلي إلى الأسواق تحت تصرف أقل البلدان نمواً، إذ قد يكون انخراط هذه البلدان في اتفاقات تجارية حرة أمراً سابقاً لأوانه. ولم تتضح بعد لدى أقل البلدان نمواً الأخرى القدرات الإنتاجية والاستثمارات اللازمة للاستفادة من الفرص التجارية القائمة؛

(ص) هناك حالياً خمسة وثلاثون بلداً من أقل البلدان نمواً أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتوجد ثمانية منها بصدد التفاوض للانضمام إلى المنظمة. غير أن عملية الانضمام تتطلب موارد كثيفة، ومن الأهمية بمكان أن تتلقى أقل البلدان نمواً المنضمة ما تحتاج إليه من مساعدة مالية وتقنية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة؛

(ق) أقل البلدان نمواً هي فئة البلدان التي تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن تغير المناخ. غير أنها في الوقت نفسه من أكثر البلدان تضرراً من الآثار الضارة لتغير المناخ ومن أقل البلدان قدرة على تعبئة الموارد اللازمة للتكيف؛

(ر) الخروج من فئة أقل البلدان نمواً هدف إنمائي رئيسي لجميع أقل البلدان نمواً، حيث يشير ذلك إلى النقطة التي تُعني فيها الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه البلدان عن الحاجة إلى تدابير خاصة للدعم الدولي. ويتعين على أقل البلدان نمواً أن تخرج من الفئة بزخم، حتى لا تترتب على خروجها انتكاسة في عملية تنميتها، بل يكون خروجها نقطة في عملية التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك إعداداً طويلاً المدى، حتى لا يؤدي الخروج من الفئة إلى انقطاع أو تباطؤ في عملية التنمية المستدامة؛

(ش) يتعين على الدعم الدولي المقدم إلى أقل البلدان نمواً - سواء من حيث وسائل التنفيذ أو من حيث الدعم المؤسسي لوضع السياسات - أن يلبي احتياجات كل من البلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي ستبقى ضمن الفئة في المستقبل المنظور؛

(ت) نحث شركاءنا التجاريين والإنمائيين على ما يلي:

1' وضع مسألة تطوير القدرات الإنتاجية في صلب خطة العمل القادمة لصالح أقل البلدان نمواً للعدد 2021-2022؛

2' تجديد جهودها والتزاماتها وتوسيعها وتعزيزها بتوسيع وتحسين القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً من خلال سن مجموعة منقحة وموسعة شاملة من تدابير الدعم الدولي، ومن خلال اتخاذ تدابير استباقية لدعم تعزيز المؤسسات في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك لبضع سنوات أخرى بعد خروجها من الفئة. ويتعين أن تعالج هاتان المبادرتان الأسباب الجذرية لانخفاض مستوى تنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً؛

3' سن جيل جديد من تدابير الدعم الدولي بالميزات التالية: أولاً، ينبغي تصميمها في إطار منهجي يحدث الاتساق والتآزر بين تدابير الدعم الدولي في ميادين التجارة والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. ثانياً، ينبغي أن تكون أكثر من التدابير الحالية قوة وفعالية، لا سيما في ميداني تمويل التنمية والتكنولوجيا. وينبغي لتدابير الدعم الدولي في هذه المجالات أن تشجع على توافر الموارد على نطاق أوسع لتمويل الاستثمارات التي يستلزمها التحول الاقتصادي الهيكلي، وعلى تعزيز وتوسيع القدرات التكنولوجية للعوامل الاقتصادية لأقل البلدان نمواً. ثالثاً، ينبغي تكييف تدابير الدعم الدولي الجديدة مع واقع العشرينيات من هذا القرن، بما في ذلك الآثار العالقة للآزمة الناجمة عن كوفيد-19، وتفاقم أزمة تغير المناخ، وتسريع رقمنة الاقتصاد العالمي؛

- 4' اعتماد برنامج متماسك لتعزيز القدرات المؤسسية لأقل البلدان نمواً من أجل تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لتنمية القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي. ويتعلق الأمر خصوصاً بقدرات الدول على أداء الدور الإنمائي للدولة؛
- 5' الوفاء بالالتزامات التي أعيد تأكيدها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل تحقيق هدف تخصيص 0,15 في المائة إلى 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لفائدة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً وزيادة كل من حجم المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً (0,20/0,15 في المائة) ونوعيتها حرصاً على أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية داعمة للتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً ومستخدمة على أفضل وجه ممكن؛
- 6' التوسيع بقدر كبير من نطاق التمويل المناخي المخصص لأقل البلدان نمواً وتعزيز الدعم المؤسسي للوصول إليه وإدارته، تمشياً مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متفاوتة؛
- 7' إجراء تحسين كبير على تغطية وحجم التخفيضات الجمركية في مخططاتها الخاصة بالإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص المفروضة مع تصميم قواعد المنشأ والإجراءات الإدارية وفقاً للقدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، بما يكفل استخدام الاستثمارات المحلية والدولية وجذبها على نحو كامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو إلى ولاية موسّعة ومعززة يحدد فيها المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية موعداً للجنة المعنية بقواعد المنشأ التابعة للمنظمة من أجل تحقيق نتائج ملموسة بشأن تحسين قواعد المنشأ لأقل البلدان نمواً؛
- 8' إيجاد تدابير انتقالية وداعمة كافية يتعين على جميع البلدان المانحة للأفضليات إعدادها ووضعها للتخفيف من أثر فقدان أقل البلدان نمواً لأفضلياتها التجارية عند خروجها من الفئة، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي اعتمدت على تدابير الدعم التجاري هذه اعتماداً كبيراً. وينبغي للشركاء التجاريين المانحين للأفضليات أن يتيحوا تلقائياً، للبلدان الخارجة من الفئة، فترة تصل إلى 12 سنة للانتقال من الأفضليات التجارية السائدة؛
- 9' مواصلة وتعزيز دعمهم في تيسير انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية؛
- 10' دعم أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية في مجال وضع السياسات وتنفيذها من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية، بما في ذلك قدرات الدول. وينبغي أن يستند هذا الدعم إلى مبادئ المسؤولية الوطنية واحترام الأولويات التي تحددها البلدان؛
- 11' دعم كل من البلدان التي هي في طور الخروج من الفئة والبلدان التي لا يزال أفق خروجها أبعد، من أجل الاستعداد بالقدر الكافي لعملية الخروج من الفئة بزخم؛
- (ث) ندعو الأونكتاد إلى ما يلي:
- 1' القيام بدور رئيسي في تنفيذ خطة العمل الجديدة لأقل البلدان نمواً التي ستعتمد خلال المؤتمر الخامس لأقل البلدان نمواً، نظراً لانخراط الأونكتاد مع أقل البلدان نمواً منذ

إنشاء هذه الفئة ولما اكتسبه من المهارات العالية بشأن هذا الموضوع على مدى السنوات الخمسين الماضية؛

2' إنشاء آلية مؤسسية لإجراء التقييم والرصد والتشخيص المنهجي لتطور مستوى القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن يستند هذا العمل إلى مؤشر الأونكتاد للقدرات الإنتاجية عن طريق تقييم الثغرات الموجودة في القدرات الإنتاجية. وتوسيع نطاق عمل البحوث المتعلقة بالقدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي من خلال تحليل السياسات وصياغة المبادئ التوجيهية والأطر والتوصيات المتعلقة بالسياسات. وينبغي أن يكون هذا العنصر السياساتي موضوع حوار سياساتي دقيق بين موظفي المنظمة والمسؤولين القطريين في أقل البلدان نمواً، بغية تعزيز مهارات هؤلاء وقدراتهم؛

3' تعزيز وتيسير الحوار السياساتي بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى، بغية تيسير تبادل التجارب الناجحة والفعالة، وتعزيز تعلم السياسات؛

4' مساعدة أقل البلدان نمواً على الاستفادة الكاملة من التدفقات التجارية والاستثمارية وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بغية تعظيم أثرها على تنمية بلداننا من خلال العمل على ركائز الأونكتاد الثلاث؛

5' مساعدة أقل البلدان نمواً في صياغة السياسات والآليات التي تشجع نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة وبناء القدرات التكنولوجية للمؤسسات في أقل البلدان نمواً، والتي تشمل السياسات والاستراتيجيات المحلية للتفاوض مع أصحاب التكنولوجيا الأجانب؛

6' المساهمة، بدعم من الدول الأعضاء، في جعل خروج بلداننا من فئة أقل البلدان نمواً خروجاً مستداماً وسلساً وقوياً، ولا سيما عن طريق تكثيف وتعزيز العمل التحليلي والتقني بشأن الخروج من الفئة بزخم و"انتقال سلس"؛

7' توسيع موارد المنظمة المخصصة لأقل البلدان نمواً؛

8' إجراء تحليل دقيق للسياسات التطلعية بشأن جيل جديد من تدابير الدعم الدولي التي من شأنها أن تمكن أقل البلدان نمواً والبلدان الخارجة من الفئة من تحقيق الخروج بزخم ومن مواصلة تنميتها في المستقبل؛

(خ) نناشد الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تخصص الموارد الكافية للأونكتاد حتى يتمكن من الوفاء بولايته، ولا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً؛

(ذ) نعرب عن خالص تقديرنا وامتناننا لشعب وحكومة بربادوس على استضافتهما للأونكتاد الخامس عشر؛

(ض) نعرب أيضاً عن تقديرنا للأونكتاد على دعمه المستمر لتنمية بلداننا.